

قوات الأمن المركزي.. دور وطني في مكافحة الإرهاب

علي منصور مقراب

● منذ أن بدأت المؤشرات الأولى لتوغل العناصر الإرهابية المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في اليمن خصوصاً وقفت لها المؤسسة الوطنية الكبرى المتمثلة بالقوات المسلحة والأمن بالمرصاد، وفي الوقت ذاته وجهت الدولة والحكومة الجهود والإمكانات الهائلة لمكافحة الإرهاب الذي صار يتنامى ويتوسع في نشاطه الإجرامي والتخريبي بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية الدامية التي أضرت بالاقتصاد الوطني وسمعة اليمن.. وأمام ذلك الخطر الداهم أولت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح جل الاهتمام والتركيز الكبير لتأهيل وتدريب عدد من الوحدات الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وشمل ذلك التوجه التعاون والتنسيق مع الشركاء في مكافحة الإرهاب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.. لكن على الأرجح أن هذه الجماعات التي نشطت بشكل متسارع وأصبحت تهدد السلم الاجتماعي والأهلي قد وجدت من بعض الأطراف الدعم السخي لهيئة الأرضية والأجواء المساعدة لتصاعد أعمال العنف والقتل والتخريب واستباحة المدن ومنها محافظة أبين التي اجتاحتها واستولت على عاصمتها زنجبار في الـ ٢٧ من مايو الماضي ودمرت كل بناها التحتية وشردت أكثر من ١٢٠ ألف نسمة من منازلهم إلى محافظتي عدن ولحج وغيرها.

حسناً هناك كثير من الوحدات الأمنية والعسكرية التي برزت إلى واجهة المشهد بما لعبته من أدوار بطولية في ضرب أوكار الإرهاب، وهنا ومن قبيل الإنصاف للحقيقة التي يحاول تغييبها الجاحدون ما قدمته قوات الأمن المركزي من أدوار مشرفة في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة وإحباط الكثير من عملياتهم الإرهابية الغادرة في أكثر من مكان في معظم المحافظات، مثل أبين وعدن ولحج ومارب وشبوة وحضرموت وغيرها من المحافظات الموبوءة بشرور عصابات الإرهاب، حيث تنتشر وحدات الأمن المركزي في عموم محافظات الجمهورية، كما هو معروف وبرز دورها ونجاحاتها بشكل قوي وفعال. الإشادة بالدور الوطني والمآثر البطولية التي اجترحتها قوات الأمن المركزي ضد قوى الإرهاب وضد المخربين والخونة تعبر عن قناعاتي الراسخة التي لا يستطيع أيا كان شراؤها وفي داخل نفسي أجد الرغبة الكاملة لقول كلمة الحق كصحفي أكتب لتاريخ، وما هذه القوة الأمنية - أي الأمن المركزي - التي أكتب عنها إلا جزء من هذا الشعب ومنتسبيه من الجندي إلى الضابط والقائد هم من إخواننا وأبنائنا وليسوا غرباء وحق لهم علينا أن ننصفهم في ظروف حرجة وغاية في الدقة والحساسية تعينها البلاد وتتعرض فيها قوات الأمن المركزي لحملة إساءة مسعورة.

الذي يجتاح كل ما يقع أمامه دون تمييز!! خاصة إذا علمنا أن وسائل الإعلام كثيرة، وذات منطلقات سياسية متعددة، ولكل منها مصادرها الخاصة والموثوقة في هذه القضية، ما يعني أنه يصعب صب اللوم على تيار أو حزب بعينه في ظل تقاعس وزارة الكهرباء ومسؤولي مؤسسة الكهرباء الميامين الذين لا يجروون على قطع التيار على أي من الفاسدين فيما هم أسرع من البرق إلى أسلاك المساكن..

هؤلاء يجب أن يقوموا بدورهم في تشغيل المحطات السابقة ويصلحوا ما تعطل منها كمحطات ذهبان وحزير والقاع ليعود التيار ولو لنصف اليوم كما أسلفنا، وإذا كانت هناك أسباب أخرى تمنعهم أو تحول دون القيام بعملهم فلخرجوا عن صمتهم هم ومسؤولو شركة النفط ويقولوا لنا الحقيقة كما هي، ليكون الشعب بأسره مهمم ضد أي باغ أو مجرم يستمتع بعذابات الناس، كأننا من كان.. ما لم فهم المجرمون وحدهم بحق هذا الشعب ومعاناته.

faiz.faz619@gmail.com



فايز البخاري

قادرة على توفير الديزل والمازوت لتلك المحطات؟! وهل وصل الإفلاس بمؤسسة الكهرباء إلى درجة عدم قدرتها على صيانة ما خرج من تلك المحطات عن الخدمة؟! أما المواطنون في غير أمانة العاصمة ممن يصلهم التيار الكهربائي عبر محطات المخا ورأس كتيب وغيرها ولا تدخل في نطاقهم الجغرافي محطة مارب الغازية فهم أكثر حيرة وتشكيكاً في أسباب الانقطاعات الطويلة.. واليوم هؤلاء جميعاً أصبحوا على استعداد تام للقبول بوصول التيار الكهربائي 12 ساعة فقط بدلاً من 24 ساعة، وهذا معناه أنهم يقبلون بنصف الهم لا بكله، أما أن يظل الوضع كما هو عليه فسيؤدي ذلك إلى الانفجار

الكهرباء الكهربء الكهربء.. قليلاً من الرحمة!!

لأننا نعلم أن محطة مارب الغازية ليست هي الرافد الوحيد لأمانة العاصمة، وليس اليمن كله مرتبطاً بها، فهناك العديد من المحطات التي كانت تغذي أمانة العاصمة بالتيار الكهربائي قبل تشغيل محطة مارب الغازية التي لم يمر على دخولها الخدمة بشكل رئيسي أكثر من عام على بدء أحداث الأزمة الراهنة، وبالتالي فالمواطن البسيط يسأل: ما المانع من تشغيل المحطات السابقة لتوفير التيار الكهربائي في أمانة العاصمة ولو في حده الأدنى كما كان قبل محطة مارب الغازية حين كانت فترة الانقطاعات في أسوأ الأحوال تصل إلى خمس أو ست ساعات! وهل يُعقل أن شركة النفط غير

ما يُجمع عليه المواطنون في عرض البلاد وطولها على اختلاف مشاربيهم السياسية والفكرية أن الاعتداء على أبراج وأسلاك الكهرباء جريمة شنعاء بحق الوطن والمواطنين، وأن من يقوم بذلك أو يتساهل في رده من يقومون به أو لا يبحث عن حلول ناجعة لهذه المشكلة التي ضيّقت الخناق على اليمنيين جميعاً بلا استثناء، هو نفسه لا يقل إجراماً بحق هذا الشعب عن أولئك الذين يقومون بقطع وتدمير أسلاك وأبراج الكهرباء إن لم يكن أكثرهم إجراماً.

وبقليل من التروي إزاء هذه المعضلة لا يمكن لنا مهما كانت الظروف والأسباب أن نغفي الأجهزة الأمنية عن دورها في حماية خطوط الكهرباء، وكذا لا يمكن لنا أن نلقي باللوم على تيار سياسي معين أو حزب بذاته في ظل تقاعس الجهات المعنية عن القيام بدورها والتي تأتي في مقدمتها بالطبع وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء وشركة النفط التي تحمل وزراً ليس بالهين من خلال عدم دعمها لمحطات الكهرباء بمادتي الديزل والمازوت، إذا صدق من يرجع السبب إلى ذلك. ونحن نلوم أولئك المسؤولين بشدة

اليمن .. بين الأمس واليوم



عبد السلام الحربي

■ من منا لا يعرف كيف كان اليمن قبل قيام الثورة اليمنية المباركة في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، وكيف كان الآباء والأجداد يعيشون حياة البؤس والحرمان والفقر والجهل والظلم والمرض إبان الحكم الإمامي الكهنوتي المستبد الذي جثم على شعبنا اليمني ربحاً من الزمن، فكان لا بد للظلم أن ينجلي، وللشعب أن يستنجد بالقد، ولابد لذلك الحكم الإمامي والكهنوتي أن ينتهي وإلى غير رجعة، فكان لأولئك الثوار الأحرار والشهداء الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم رخيصة في سبيل التحرر من ذلك الحكم الإمامي الملكي الرجعي المستبد من خلال ما قاموا به من أدوار بطولية كبيرة في جميع المعارك التي خاضوها وإلى جانبهم الأعداء الكبيرة من أبناء الشعب اليمني الذين هبوا من شمال الوطن وجنوبه لمؤازرة ومساندة إخوانهم الثوار الأحرار وديح فلول الملكية الرجعية حتى انتصرت الثورة وتحققت أهدافها السنية السامية في ذلك اليوم التاريخي المشهود في حياة أبناء الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه. السادس والعشرين من سبتمبر المجيد ١٩٦٢م.

■ وبعد أن تولى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مقاليد السلطة في البلاد عمل بكل جهده على الانتقال بالوطن أرضاً وإنساناً إلى آفاق رحبة وواسعة من الخير والعطاء والنماء والإزدهار والنهوض الحضاري شملت كل مجالات الحياة السياسية والتنموية والاقتصادية والثقافية والعلمية في جميع العواصم والمحافظات والمدريات والقرى والأرياف، بالإضافة إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م ذلك الإنجاز الوحدوي العظيم الذي جمع شمل الأسرة اليمنية الواحدة.

■ وعلى الرغم من وجود بعض الأخطاء والسلبيات التي رافقت مسار العملية الديمقراطية وتقاعس البعض عن أداء واجبهم الوطني والإنساني، لكن ذلك لا يعطي مبرراً لإثارة المشاكل والفتن وأعمال الفوضى والتخريب التي تشهدها بلادنا منذ قرابة تسعة أشهر أنت إلى تعطيل حياة الناس وتردي الأوضاع المعيشية والارتفاع في أسعار المواد الأساسية والغذائية للمواطنين وأمام ذلك فإن الواجب الديني والوطني والإنساني يتطلب من كافة شرائح المجتمع اليمني بمختلف أطرافهم وانتفاءهم السياسية والحزبية الوقوف صفاً واحداً أمام كل من تسول لهم أنفسهم النيل من أمن واستقرار الوطن اليمني ويسعون إلى إشعال نار الفتنة والتعصب الأعمى والانقسام بين أبناء الوطن الواحد.

■ كما يجب كذلك على كل أفراد الشعب وبالذات شريحة الشباب قراءة تاريخ الثورة اليمنية الحديث والمعاصر وكيف كانت حياة أبناء شعبنا خلال فترة حكم أسرة آل حميد الدين، وما وصل إليه الوطن اليوم من الإنجازات والمكتسبات الوطنية في كل المجالات، في ظل العهد الميمون لفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الذي يجب على الجميع الحفاظ على كل هذه الإنجازات والمكتسبات الوطنية وعدم الانجرار وراء المواجهات المسلحة، والتجاولب مع دعوة رؤس الجمهورية إلى الجلوس على طاولة الحوار لمناقشة كل القضايا الوطنية والخروج بحلول سلمية وأمنة تتضمن الخروج بالوطن إلى بر الأمان، وهذا ما يريده كل أبناء الشعب، شعب الحكمة والإيمان كما وصفهم رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله (أتاكم أهل اليمن هم أرق قلوباً وألين أفئدة.. الإيمان يمان والحكمة يمانية)..

الانتقال السلمي للسلطة



علي محمد قائد

□ لا بد أن يسود الأطراف السياسية المتنازعة التفاهم ويقدموا التنازلات من أجل الوطن ومصالحه العليا ويلتفوا على طاولة الحوار، فليس الحزب الحاكم واللقاء المشترك دولتين متنازعتين تفصلهما الحدود، بل هما جزء من مكونات الوطن، وعلى الطرف المتشدد والمتسبب في هذه الأزمة أن يستنجد للعقل والمنطق ويشترك في خروج الوطن من هذه الأزمة، فالإنسان قد يخطئ، وهذا شيء عادي، لكن العيب عدم الاعتراف به والرجوع عنه، القضية ليست نزاعاً على قطعة أرض، بل هي أكبر من هذا بكثير، المسألة تتعلق بوطن وبشعب حاضر ومستقبل، والوطن ليس ملكاً لأحد، هو ملك للجميع، ومن هنا لا يحق لأي فرد أو جماعة أو تنظيم سياسي أن يقحم الوطن في مآهات وانزلاقات خطيرة، فلو حدث خلاف بين شخصين فلا يعني هذا أن يكون الحل الوحيد هو استخدام العنف إشهار السلاح دون التقيد بالحلول السلمية التي ترضي الطرفين.

حدثت خلافات سياسية تراكت وتراكت خلال السنوات الماضية وكانت أشبه بقمامة توضع في كيس كبير، ثم جاء الوقت وأفرغ محتوى الكيس في الشارع، مما سبب الإزعاج والضيق للجميع، وكان المفروض

أن يوضع ذلك الكيس في قلب القمامة ويتم حرقه، تلك الخلافات السياسية لم تكن من أجل الحرص على مصلحة الوطن، لأن كل الأطراف السياسية المختلفة تبحث في مغارة عن كثر «علي بابا»، فصارت القصة أشبه بقصة «علي بابا والأربعين حرامي».. لماذا لم تراعى تلك الأطراف، خاصة اللقاء المشترك، شعور وإحساس المواطن وهي تدرك فعلاً أنه يعاني ويعاني؟ وإلى متى سيظل كذلك؟ نحن نقرأ كل همنا الحصول على لقمة العيش، وهناك من تجاوزت همومهم ذلك وامتلكوا المال الوفير والوجاهة والسلاح والرجال، فصاروا يفسدون علينا حياتنا بدلاً من الوقوف إلى جانب المواطن ومشاركته همومه ومساعدته في استثمار الأموال داخل البلد وإيجاد فرص عمل للعاطلين، مثلاً بناء مصنع قد يوفر 200 (فرصة عمل وكل فرد يتفق على أسره بكاملها، وبهذه الطريقة يتم كسب الناس وأصواتهم الانتخابية، لكن كيف ستكسب تلك الأحزاب ثقة الناس والحصول على أصواتهم الانتخابية وهي السبب في كل هذه المعاناة للمواطن، يجب أن يكون المواطن لأي حزب سياسي كرتاً مربحاً وليس كرتاً محروقاً، والمواطن إنسان يشعر

متى يتم إخلاء مقر التعليم من المتاريس المسلحة

نبيل عبدالكريم الحسوسة

من ميليشيات الإصلاح وجماعات الإخوان.. ولا أنكر أن تلك الأحياء تنفست الصعداء بعد إزاحة المشهد العسكري المخيف والمريب والمتاريس المتوغلة في الشوارع الرئيسية والفرعية والأزقة والتي أحدثت حالة ارتياب وقلق نفسي مخيف ومروع في نفوس الكبار والصغار ناهيك عن القوارح المتلاطمة التي أحدثت أضراراً بالغة وخسائر فادحة في الأرواح والأموال.. وإن كانت جهود تلك اللجان إيجابية وتم سحب قوات الأمن المركزي تماماً.. إلا أن السؤال يظل مطروحاً أمام اللجان الأمنية فيما تبقى من قوات الفرقة الأولى مدرع المنشقة والتي لم تعد إلى ثكناتها العسكرية وإنما اختارت وظل تواجدتها في الحرم الجامعي

قبل نائب رئيس الجمهورية بحسب التفويض بالقرار الجمهوري بإجراء الحوار الوطني بين كافة الأطياف السياسية والسلطة والمعارضة والخطو قدماً نحو خطوات تنفيذ تلك الآلية بتقديم الالتزامات والضمانات الكفيلة والمضي بالتنفيذ الفعلي لها والانتقال نحو انتخابات رئاسية مبكرة يكون الشعب اليمني فيها هو صاحب القرار عبر صناديق الاقتراع..

وبما لا يسلبه وينقصه حقوقه الديمقراطية.. وعلى ذلك بدأت لجان الوساطة والتهديئة الأمنية أعمالها بالنزول الميداني إلى كافة المناطق المرعوبة والمتضررة من التواجد العسكري والصراع المسلح بين القوات النظامية والقوات المنشقة عن الشرعية الدستورية ومن حالها

ومقر التعليم المقدس في المدارس والجامعات لتصبح تكتة عسكرية بما يخل بعملية التعليم.. فهل يدرك قادة اللواء المنشق ضباطاً وصفاً وجنوداً أن موقفهم السلمي تجاه مطلبنا الشرعي في حق التعليم وخلق الجامعات والمدارس والأحياء السكنية من تواجد المظهر العسكري.. إنما هو رهان خاسر وموقف متحجر يضر بمصلحتنا ومعيشتنا كوننا مازلنا في وطن الخير نتجه نحو دولة مدنية سلاحها العلم وأساس مطلبها الحرية المطلقة.. فلا لاحتلال المقار التعليمية والمؤسسات والمنشآت الحومية والإضرار بالمال العام والخاص، نعم للحوار الوطني والانتقال السلمي للسلطة.. في ختام هذه السطور اشكر مجدداً كل الجهود الوطنية المبذولة التي يقدمها المخلصون لهذا الوطن الغالي وأخص الشكر لشخص الأستاذ عبدالقادر هلال الذي قدم ويقدم الكثير وكما هو معروف عنه وطنيته الغيورة التي أسهمت في حل الكثير من القضايا داخل هذا الوطن تجنبا للمحن والأزمات والحروب..